مجلة البحوث والدراسات الإفريقية ودول حوض النيل	المجلد ٨ العدد ١ يوليو ٢٠٢٤
الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني ٤٤٥٠ -٢٦٨٢	Website: https://mbddn.journals.ekb.eg/
تصدر عن معهد البحوث والدراسات الافريقية ودول حوض النيل – جامعة اسوان – جمهورية مصر العربية ©	E-mail: afr.journal@aswu.edu.eg

أثر تداخل عضوية الدول في التكتلات الاقتصادية الأفريقية على تحقيق التكامل الاقتصادي

The impact of overlapping states membership in African economic blocs on achieving economic integration

مصطفى احمد محمد احمد مندور * (١)،

(١) المؤلف المختص*: باحث، بقسم السياسة والاقتصاد، معهد البحوث والدراسات الإفريقية ودول حوض النيل، جامعة أسوان

ملخص:

هدف هذا البحث إلى تحليل أثر تداخل عضوية الدول في التكتلات الاقتصادية الإفريقية على تحقيق التكامل الاقتصادي في القارة الإفريقية ، يعتبر التكامل الاقتصادي هدفاً مهماً لدول الجنوب العالمي، والتكتلات الاقليمية في إفريقيا تعتبر وسيلة لتحقيق هذا الهدف ، تسعى غالبية الدول في القارة الافريقية للانضمام إلى التكتلات الإقتصادية بهدف تعزيز التعاون الاقتصادي، وتحقيق التنمية المستدامة، وتعزيز القدرة التنافسية في السوق العالمية.

سيتم في هذا البحث استعراض الأدبيات المتاحة حول موضوع التكتلات الاقتصادية وتأثيرها على التكامل الاقتصادي، مع التركيز بشكل خاص على التكتلات الإفريقية مثل المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا **(ECOWAS)**والسوق المشتركة لشرق وجنوب أفريقيا**(COMESA)** وغيرها، سيتم تحليل أثر تداخل عضوية الدول في هذه التكتلات على مستوى التجارة، والاستثمارات، وحرية التنقل، وتوحيد السياسات الاقتصادية.

توصل البحث من خلال تحليل البيانات والدراسات السابقة إلى إستنتاجات حول العلاقة بين تداخل عضوية الدول في التكتلات الاقتصادية الإفريقية وتحقيق التكامل الإقتصادي. وسيقدم البحث توصيات للسياسات العامة والإجراءات القانونية لتعزيز التكامل الاقتصادي في إفريقيا، وتحقيق الاستفادة القصوى من التكتلات الإقتصادية كوسيلة لتعزيز التنمية الإقتصادية في القارة.

الكلمات المفتاحية: التكامل الاقتصادي ، التكتلات الاقتصادية الافريقية ، تداخل العضوية

Abstract:
This research aims to analyze the impact of the overlap of member states' memberships in African economic blocs on achieving economic integration in the African continent. Economic integration is considered a crucial goal for Southern Hemisphere countries, and regional blocs in Africa are seen as a means to achieve this goal. The majority of African countries seek to join economic blocs to enhance economic cooperation, achieve sustainable development, and boost competitiveness in th

This study will review available literature on the topic of economic blocs and their impact on economic integration, with a particular focus on African blocs such as the Economic Community of West African States (ECOWAS) and the Common Market for Eastern and Southern Africa (COMESA), among others. The research will analyze the impact of the overlap of member states' memberships in these blocs on trade, investments, freedom of movement, Harmonization of economic policies.The research, through data analysis and previous studies, reaches conclusions regarding the relationship between the overlap of member states' memberships in African economic blocs and achieving economic integration. The research will provide policy recommendations and legal measures to enhance economic integration in Africa and maximize the benefits of economic blocs as a means to promote economic development on the continent.
Keywords: Economic integration, African economic blocs, overlapping membership

مقدمة :

ظلت القارة الأفريقية لقرون طويلة الحلقة الأضعف والأكثر معاناة في النظام الدولي، حيث خضعت لسيطرة القوى الاستعمارية الأوربية التي نهبت ثرواتها وقسّمتها إلى مناطق نفوذ عبر حدود مصطنعة قطّعت أوصال المجتمعات الأفريقية، وأوجدت أسبابا للفُرقة والخلاف فيما بينها. ورغم نجاح حركات التحرر الوطنى في الحصول على الاستقلال، فإن الدول الأفريقية الوليدة ظلت تعاني من التبعية، وأضحت مهددة بنمط جديد من الاستعمار، حيث باتت محط أطماع العديد من القوى الدولية والإقليمية التقليدية والصاعدة، باعتبارها مصدرا للثروات الطبيعية والمواد الخام وسوقا تجاريا كبيرا يمكن استغلاله.

وأملاً في تغيير الواقع الأفريقي المرير، انطلقت مسيرة التكامل الإقليمي الأفريقي منذ زمن طويل وازدادت وتيّرتها بشكل ملحوظ في أعقاب التحرر الوطني لمعظم الدول الافريقية في النصف الثاني من القرن الماضي حيث تضافرت جهود عديدة آنذاك تمخص عنها إنشاء منظمة الوحدة الأفريقية في مثل هذة الأيام من العام

١٩٦٣، وسط آمال عريضة رسمية وشعبية بتحقيق الوحدة الكاملة بين الدول الأعضاء، وبالتزامن مع ذلك شهدت القارة نشاطاً تكامليّاً إقليميّاً واسع النطاق، باعتبارة احد السبل المهمه لتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة

كما تعددت المبادرات والمشاريع الهادفة الي تحقيق التكامل الاقتصادي المنشود بدءاً من حقبة السبعينيات والثمانينيات التي شهدت ميلاد عدد من التكتلات الاقتصادية داخل الأقاليم الفرعية وتبني خطة عمل "لاجوس" في إطار منظمة الوحدة الأفريقية وإطلاق معاهدة "أبوجا" في أوائل التسعينات لإنشاء الجماعة الاقتصادية الأفريقية (African Economic Community (AEC، وذلك على ستة مراحل متتالية خلال فترة زمنية لا تتعدى ٣٤ عاماً من دخول المعاهدة حيز التنفيذ منتصف عام ١٩٩٤، ومروراً بتحويل منظمة الوحدة الأفريقية إلى الاتحاد الأفريقي في مطلع الألفية و إطلاق مبادرة الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا والمعروفة اختصارا بـ "النيباد NEPAD" وصولاً الي تدشين اتفاقية التجارة الحرة الافريقية فى منتصف العام ٢٠١٩ فى القمة الافريقية الاستثنائية المنعقدة فى (نيامى) عاصمة النيجر، وعلي أن تبدأ التجارة بموجبها في مطلع العام ٢٠٢١ .

الا أنة رغم كل هذة المساعي والجهود الحثيثة مازال هناك تدنٍ في مستوى الارتباط بين الاقتصادات الأفريقية، وظلت هناك فجوات كبيرة بين الأهداف والإنجازات في معظم التكتلات الاقتصادية الإقليمية داخل القارة.

ورغم تعدد الرؤى حول عوامل الضعف أو الخلل التي حالت دون تحقيق مزيد من التقدم على صعيد التكامل الإقليمى الأفريقى ، فإنه يمكن القول ان من ابرز عوائق تحقيق هذ الهدف هو (تداخل عضـــوية الدول فى التكتلات الاقتصــادية الاقليمية) حيث أن معظم الدول الافريقية تشــترك في أكثر من تكتل اقتصــادي واحد بالقارة وهو مايتعارض مع قواعد منظمة التجارة العالمية التى تنص على ان الدولة العضـو بتجمع اقتصـادى

اقليمى ينبغى عليها الانتضم لاكثر من اتحاد جمركى –. وهذا التشابك والتداخل في العضوية يقوض التكامل الإقليمي ويجعله أكثر صعوبة وكلفة،وتسعي الدراسة في بحث وتحليل هذة الظاهرة

ويبدو أهمية هذا الموضوع من الناحية العلمية والعملية في أن_هناك تحوّلات عميقة تجري في بنية النظام العالمي، وإعادة صياغة لكثيرٍ من الرؤى والمفاهيم والقوى الحاكمة للعلاقات الدولية.

ومع التسليم بأنه لم تسفر هذه التحوّلات عن قيام نظامٍ جديد واضح المعالم والمسارات؛ فإنّ ما يحدث على الساحة الدولية، بتغيّراته وتأثيراته، يستأهل النظر والتعمّق؛ بغية استشراف اتجاهات إعادة بناء النظام الدولي، وتشير مجمل تلك الاتجاهات إلى حقيقةٍ أساسية، مفادها: أنّ العالم يتحرك تحرّكاً حثيثاً نحو مزيدٍ من التكتلات الاقتصادية الكبرى.

ومن هنا تأتى اهمية هذا البحث الذى يحاول رصد عملية التكامل الافريقى وتقييم للتكتلات الاقتصادية الاقليمة القائمة وبيان اثرها فى تحقيق ذلك التكامل المنشود والتصدى لأبرز المعوقات التى تواجة ذلك وهى ظاهرة " تداخل العضوية " وذلك بالرغم مما يبدو من توافر مسوغات قوية للتكامل في القارة من ناحية، ووعي الدول الإفريقية وسعيها لتحقيق شكل من أشكال التكامل الإقليمي فيما بينها من ناحية أخرى.

مشكلة البحث :

تتمثل إشكالية الدراسة في أنة على الرغم من انطلاق محاولات التكامل الافريقى لاسيما الاقتصادى منها منذ زمن طويل يعود الى ستينات القرن الماضى عقب حصول معظم الدول الافريقية على الاستقلال كوسيلة معتبرة لتحقيق التنمية الاقتصادية المرجوة للشعوب ورغم الجهود المبذولة لتحقيقة الا ان الواقع يكشف تقدما محدودا فى هذا المجال .

وتتعدد التحديات التى تقف حائلا نحو تحقيق التكامل المنشود ولكن تعد ظاهرة تداخل عضوية الدول فى التكتلات الاقتصادية الافريقية – التى تتعارض مع قواعد منظمة التجارة العالمية التى تنص على ان الدولة العضو بتجمع اقتصادى اقليمى ينبغى عليها الاتنضم لاكثر من اتحاد جمركى – من ابرز عوائق تحقيق هذا الهدف.

وتتحدد مشكلة الدراسة في بحث وتحليل هذة الظاهرة "تداخل عضوية الدول في التكتلات الاقتصادية الافريقية" باعتبارها عائق هام أمام عمل التكتلات الاقتصادية بفاعلية أكبر لتحقيق التكامل المنشود للقارة.

أهداف البحث

يهدف البحث للاجابة عن تساؤل رئيسي يتمثل فيما يلي :

"ماهو أثر تداخل عضوية الدول في التكتلات الاقتصادية الأفريقية على تحقيق التكامل الاقتصادي ؟"

المنهج البحثي:

وقد أتبع الباحث المنهج الوصفي فى بيان ماهية ومستقبل التكامل الاقتصادى الافريقى وآخر مستجداتة والتكتلات الاقتصادية القائمة فى القارة، والمنهج التحليلى فى تقييم عملية التكامل الإقليمي واثر تداخل عضوية الدول فى التكتلات الاقتصادية علي تحقيق التكامل المنشود.

أولاً: مفهوم ومراحل التكامل الاقليمي والتكتلات الاقتصادية :

إن التكامل الاقتصادي يقوم على أساس الاستفادة الفعلية من كل الفرص الممكنة التي يتيحها التقسيم الكفء للعمل وتحرير السلع وعوامل الإنتاج .

١- مفهوم التكامل الاقليمي:

ليس هناك مفهوما مجمعاً علية للتكامل الاقتصادي ولكن تختلف الاراء حول تفسيرة نذكر منها :

" أن التكامل الاقتصـــادي هو عملية تحقيق اعتماد متبادل بين اقتصـــاديات مجموعة من الدول بدرجات مختلفة قائمة على أســس معينة، مســتخدمة في ذلك مداخل مختلفة بهدف زيادة وتدعيم القدرة الاقتصــادية والاجتماعية للدول الأعضـــاء" [1]، أو يقصـــد به "جمع ما ليس موحدا في إطار علاقة تبادلية تقوم على التنســيق الطوعي والإرادي بهدف توحيد أنماط معينة من الســياســات الاقتصــادية بين مجموعة من الدول تجمعها خصــائص ومميزات محددة، تســتهدف المنفعة المشــتركة من خلال إيجاد ســلســلة من العلاقات التفضيلية.

٢-مفهوم التكتلات الاقتصادية

التكتل الاقتصادي هو صيغة للتكامل الاقتصادي تتم بين مجموعة من الدول المتجانسة تاريخيا، أو ثقافيا، أو حضاريا، أو جغرافيا لتحقيق مصلحة مشتركة. ويسمى أيضا بالتكامل الاقتصادي الإقليمي، حيث يتم تقسيم العمل والتبادل التجاري بين بلدان المنطقة الجغرافية الواحدة، والشروط الموضوعية.

٣- أشكال (مراحل) التكامل الاقتصادي

ويتخذ التكامل الاقتصادي بين الدول أشكالا مختلفة ومتدرجة حسب درجة التكامل الاقتصادي بينها ويمكن تمثيلها بالشكل التالي :

) بن عدة عبد القادر & يوسفي رشيد، **التكامل الاقتصادي العربي في ضوء تحديات العولمة-واقع وآفاق-"دراسة تحليلية مقارنة**، مجلة 1(اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد ١٧، الإصدار الثاني، ٢٠٢١، ص ١ - ١٦

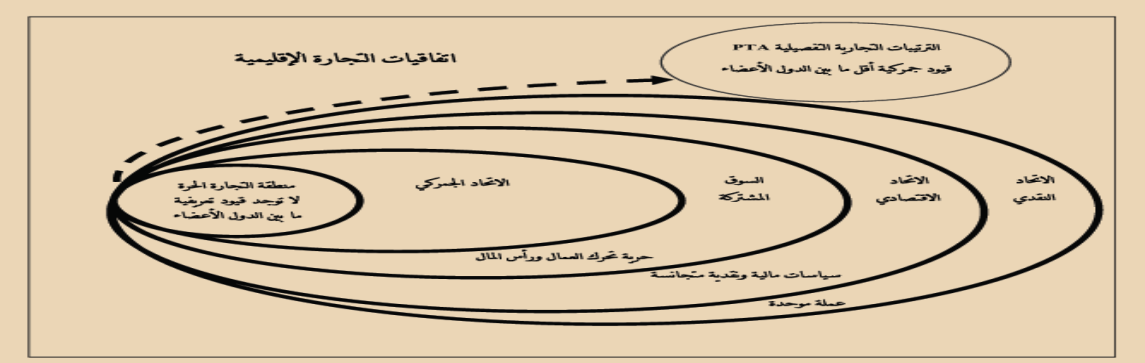

شكل (١): أشكال التكامل الاقتصادي الإقليمي[٢]

يتبين من الشكل السابق أن التكامل الاقتصادي له عدة أشكال وهي :اتفاقية الترتيبات التجارية التفضيلية، منطقة التجارة الحرة، الإتحاد الجمركي، السوق المشتركة، الاتحاد الاقتصادي، الاتحاد النقدي، وكل شكل من هذه الأشكال هو مكمل للشكل الآخر إلى غاية الوصول إلى آخر مرحلة وهي مرحلة الوحدة النقدية.

ثانياً :مسيرة التكامل الاقتصادي الأفريقي:

مرت مسيرة التكامل الإقليمي في قارة أفريقيا خلال مراحل تطورها بمسارين. المسار الأول وتضمن مؤسسات التكامل التي نشأت في حقبة الحرب الباردة وقامت على مفهوم الإقليمية القديمة، أما المسار الثاني فتضمن مؤسسات التكامل الإقليمي التي نشأت في حقبة ما بعد الحرب الباردة وقامت على مفهوم الإقليمية الجديدة. ويمكن تقسيم خبرات التكامل الإقليمي، التي نشأت في ظل الإقليمية القديمة والجديدة في القارة الأفريقية إلى ثلاثة أنواع وهي (التجمعات الاقتصادية والنقدية والمالية ، التجمعات السياسية والأمنية، التجمعات الإقليمية في مجال الأنهار)، وفيما يلي نلقي الضوء علي اتفاقية "ابوجا " باعتبارها ابرز محطات التكامل الاقتصادي الافريقي .

[٢] أحمد الكواز: "التجارة الخارجية والتكامل الاقتصادي الاقليمي" ، مجلة جسر التنمية ص ص ٨-٢٩

اتفاقية (أبوجا) بموجبها تم تأسيس المجموعة الاقتصادية الأفريقية، ففي ١٩٩٤/٦/٣ وقع رؤساء وحكومات الدول الأفريقية بمينة أبوجا (العاصمة الجديدة لنيجيريا) على وثيقة إعلان قيام الجماعة الاقتصادية الأفريقية، وتعد هذه الوثيقة من أهم وثائق منظمة الوحدة الأفريقية، حيث استهدف هذا الإعلان الوصول بالقارة الأفريقية لأعلى درجات التكامل الاقتصادي والوحدة النقدية من خلال ست مراحل تستغرق ٣٤ عاما من بدء التنفيذ، كما تعرف هذه الاتفاقية في ديباجتها التكتلات الاقتصادية في القارة بأنها تمثل دعائم الوحدة القارية المستقبلية ويجب تدعيم هذه التكتلات واعتبارها منهجا واقعيا لاستكمال خطوات التكامل الاقتصادي المنشود، كما يوضح الجدول (١) المراحل الستة لتنفيذ معاهدة أبوجا التى دخلت حيز التنفيذ عام ١٩٩٤ وكان من المفترض أن يتم الانتهاء من تنفيذ جميع مراحلها عام ٢٠٢٨ حيث أن مدة تنفيذ مراحلها الستة ٣٤ عاما

جدول (١)

المراحل الستة لتنفيذ معاهدة أبوجا التي دخلت حيز التنفيذ عام ١٩٩٤

المرحلة	المطلوب تحقيقه	مدة المرحلة	تاريخ بداية المرحلة	تاريخ نهاية المرحلة
الأولى	تعزيز الجماعات الاقتصادية القائمة واقامه جماعات اقتصادية جديدة	٥ سنوات	١٩٩٤	١٩٩٩
الثانية	الاستقرار في التعريفية الجمركية، والضرائب الداخلية	٨ سنوات	١٩٩٩	٢٠٠٧
الثالثة	إنشاء منطقة تجارة حرة	١٠ سنوات	٢٠٠٧	٢٠١٧
الرابعة	انشاء اتحاد جمركي على المستوى القاري	سنتان	٢٠١٧	٢٠١٩
الخامسة	إنشاء سوق أفريقية مشتركة	٤ سنوات	٢٠١٩	٢٠٢٣
السادسة	اقامة مصرف مركزي واتحاد نقدي افريقي ، وانشاء برلمان افريقي وتكامل جميع القطاعات	٥ سنوات	٢٠٢٣	٢٠٢٨

ويوضــح الجدول (٢) الواقع الفعلي لتحقيق التكامل الاقتصــادي الافريقي وما تم بشــأن تنفيذ مراحل معاهدة أبوجا ١٩٩١ على مستوى كل تكتل من التكتلات الاقتصادية الافريقية الثمانية المعترف بها .

جدول (٢)

الواقع الفعلي لتحقيق التكامل الاقتصادي الافريقي وما تم بشأن تنفيذ مراحل معاهدة أبوجا ١٩٩١

المؤشر/ التكتل	منطقة التجارة الحرة	الاتحاد الجمركي	السوق المشتركة	الاتحاد النقدي	الاتحاد السياسي
اتحاد المغرب العربي	(–)	(–)	(x)	(x)	(x)
الساحل والصحراء	(–)	(–)	(x)	(x)	(x)
كوميسا	(#)	(*)	(–)	(–)	(x)
جماعة شرق أفريقيا	(#)	(#)	(#)	(–)	(–)
إيكاس	(–)	(–)	(x)	(x)	(x)
إيكواس	(#)	(#)	(–)	(–)	(x)
إيجاد	(x)	(x)	(x)	(x)	(x)
سادك	(#)	(–)	(–)	(–)	(x)

- (#): مراحل تم تحقيقها بالفعل (*): مراحل أحرز تقدم بشأنها
- (–): مراحل تم التخطيط لها (x): مراحل لم يتم التخطيط لها

ثالثاً : تداخل العضوية في التكتلات الاقتصادية الافريقية:

تداخل عضــوية الدول في أكثر من تكتل اقتصــادي أفريقي يعني أن نفس الدولة تتواجد في أكثر من تجمع، وهذا التداخل في العضوية يتعارض مع قواعد المنظمة العالمية للتجارة التي تنص على انه لا يسمح لأي عضو في تجمع اقتصادي إقليمي واحد أن ينضم لأكثر من اتحاد جمركي، وتتداخل عضوية بعض الدول الأفريقية في أكثر من تكتل اقتصادي أفريقي ويوضح الجدول التالي التكتلات التي تشترك بها كل دولة :

جدول (٣): الدول الأفريقية والتكتلات الاقتصادية الأفريقية التي تنتمي اليها

م	الدولة	التكتلات الاقتصادية التي تتواجد فيها			
١	كينيا	تجمع الساحل والصحراء	اياك	كوميسا	ايجاد
٢	بوروندي	اياك	كوميسا	ايكاس	-----
٣	أوغندا	اياك	كوميسا	ايجاد	-----
٤	جمهورية الكونغو الديمقراطية	سادك	كوميسا	ايكاس	------
٥	السودان	تجمع الساحل والصحراء	كوميسا	ايجاد	-----
٦	إريتريا	تجمع الساحل والصحراء	كوميسا	ايجاد	-------
٧	الصومال	تجمع الساحل والصحراء	كوميسا	ايجاد	-------
٨	ليبيا	تجمع الساحل والصحراء	كوميسا	اتحاد المغرب العربي	-------
٩	تونس	تجمع الساحل والصحراء	كوميسا	اتحاد المغرب العربي	-------
١٠	جيبوتي	تجمع الساحل والصحراء	كوميسا	ايجاد	-------
١١	مصر	تجمع الساحل والصحراء	كوميسا	--------	-------
١٢	المغرب	تجمع الساحل والصحراء	اتحاد المغرب العربي	-----	------
١٣	رواندا	ايكاس	كوميسا	------	-----
١٤	بوركينا فاسو	تجمع الساحل والصحراء	ايكواس	-----	-----
١٥	زيمبابوي	سادك	كوميسا		
١٦	موريشيوس	سادك	كوميسا		
١٧	مدغشقر	سادك	كوميسا		
١٨	زامبيا	سادك	كوميسا		
١٩	مالاوي	سادك	كوميسا		
٢٠	إسواتيني	سادك	كوميسا		
٢١	سيشل	سادك	كوميسا		
٢٢	جنوب السودان	ايجاد	اياك		
٢٣	إثيوبيا	ايجاد	كوميسا		
٢٤	جمهورية الكونغو	اياك	ايكاس		
٢٥	تنزانيا	اياك	سادك		
٢٦	أنغولا	اياكس	سادك		

٢٧	نيجيريا	تجمع دول الساحل والصحراء	ايكواس		
٢٨	جمهورية أفريقيا الوسطى	تجمع دول الساحل والصحراء	ايكاس		
٢٩	بنين	تجمع دول الساحل والصحراء	ايكواس		
٣٠	موريتانيا	تجمع دول الساحل والصحراء	اتحاد المغرب العربي		
٣١	تشاد	تجمع دول الساحل والصحراء	ايكاس		
٣٢	مالي	تجمع دول الساحل والصحراء	ايكواس		
٣٣	سيراليون	تجمع دول الساحل والصحراء	ايكواس		
٣٤	ليبيريا	تجمع دول الساحل والصحراء	ايكواس		
٣٥	جزر القمر	تجمع دول الساحل والصحراء	كوميسا		
٣٦	كوت ديفوار	تجمع دول الساحل والصحراء	ايكواس		
٣٧	غينيا	تجمع دول الساحل والصحراء	ايكواس		
٣٨	غينيا بيساو	تجمع دول الساحل والصحراء	ايكواس		
٣٩	النيجر	تجمع دول الساحل والصحراء	ايكواس		
٤٠	غانا	تجمع دول الساحل والصحراء	ايكواس		
٤١	جامبيا	تجمع دول الساحل والصحراء	ايكواس		
٤٢	توجو	تجمع دول الساحل والصحراء	ايكواس		
٤٣	السنغال	تجمع دول الساحل والصحراء	ايكواس		
٤٤	الجزائر	اتحاد المغرب العربي			
٤٥	الكاميرون	ايكاس			
٤٦	ليبيريا	تجمع دول الساحل والصحراء			
٤٧	الرأس الأخضر	ايكواس			
٤٨	جنوب أفريقيا	سادك			
٤٩	الجابون	ايكاس			
٥٠	غينيا الاستوائية	ايكاس			
٥١	بتسوانا	سادك			
٥٢	ليسوتو	سادك			
٥٣	موزمبيق	سادك			
٥٤	ناميبيا	سادك			

***المصدر: إعداد الباحث اعتمادا على عضويات الدول في التكتلات الاقتصادية الأفريقية**

مما سبق نجد أن دولة أفريقية واحدة وهى(كينيا) تتداخل عضويتها في أربع تكتلات إقتصادية أفريقية ، كما أن هناك تسع دول أفريقية تتداخل عضويتها في ثلاث تكتلات اقتصادية أفريقية هي (بوروندي ، أوغندا ، جمهورية الكونغو الديموقراطية ، السودان ، اريتريا ، الصومال ، ليبيا ، تونس ، جيبوتي) ، وهناك ٣٣ دولة إفريقية تتداخل عضويتها في أثنين من التكتلات الاقتصادية الأفريقية وهي دول (مصر ، المغرب ، رواندا ، بوركينا فاسو ، زيمبابوي ، موريشيوس ، مدغشقر ، زامبيا ، مالاوي ، إسواتيني ، سيشل ، جنوب السودان ، إثيوبيا، جمهورية الكونغو، تنزانيا ، أنغولا ، نيجيريا ،جمهورية أفريقيا الوسطى ، بنين ، موريتانيا، تشاد، مالي سيراليون، ليبيريا، جزر القمر، كوت ديفوار ،غينيا ، غينيا بيساو، النيجر ، غانا، جامبيا ، توجو، السنغال)، كما أن هناك ١١ دولة أفريقية انضمت الى تكتل اقتصادي واحد فقط وهي (الجزائر ، الكاميرون ، ليبيريا ، الرأس الأخضر، جنوب أفريقيا ، الجابون ، غينيا الاستوائية ، بتسوانا ، ليسوتو ، موزمبيق ، ناميبيا)

رابعاً : تحليل SWOT للبيئة الداخلية والخارجية لعملية التكامل الاقتصادي الافريقي :

	عوامل مساعدة	عوامل معيقة
عوامل داخلية	**نقاط القوة(Strengths) S** ١-وفرة الأراضي الزراعية ٢-وفرة مصادر المياه ٣-وفرة وتنوع الثروة الحيوانية ٤-وفرة الثروة السمكية ٥-وفرة الموارد المعدنية والبترولية ٦-توافر الموارد البشرية في قارة أفريقيا ٧-الموقع الإستراتيجي لقارة أفريقيا ٨-اتساع السوق الأفريقية ٩-الإمكانيات الكبيرة في مجال الطاقة	**نقاط الضعف (Weaknesses) W** ١-اختلاف الأنظمة السياسية والاقتصادية بين الدول الأفريقية ٢-ضعف المؤسسات الإقليمية التكاملية ٣-ضعف البنية التحتية ٤-الفساد ٥-غياب الارداة السياسية ٦-تداخل العضوية في المجموعات الاقتصادية الإقليمية ٧-ضعف سبل التوزيع ، وتشابه هياكل الإنتاج

		٨-ضعف مستويات التنمية البشرية و عدم الاستقرار السياسي ببعض الدول ٩-تحدي الوصول الى الطاقة وتأمينها ١٠-الصراعات والحروب والنزاعات ١١-غياب آليات التمويل الذاتى لمنظمات التكامل الاقليمى ١٢-الانتشار الواسع للعوائق والمتاريس ونقاط التفتيش على امتداد الطرق الافريقية ١٣-غياب تكنولوجيا نظم الدفع والتأمين ١٤-تباين الاوضاع الاقتصادية بين الدول الافريقية
عوامل خارجية	**الفرص O (Opportunities)** ١-زيادة الاهتمام العالمي بقارة افريقيا بفضل الإمكانيات الكبيرة غير المستغلة بالقارة ٢-زيادة الدعم المالي والتكنولوجي من الدول والمجتمع الدولي ٣-زيادة التعاون بين المؤسسات الإقليمية والدولية ٤-الاستفادة من الاستثمارات في مجالات المناخ	**التحديات T(Threats)** ١-التوسع السريع في التجارة داخل الشركات وداخل الصناعة ٢-توافر بدائل صناعية للمواد الخام ٣-الأزمة المالية العالمية واثارها السلبية علي اقتصادات الدول الافريقية ٤-التدخلات الخارجية في شئون الدول الافريقية

خامساً : النتائج والتوصيات :

وقد خلصت هذا البحث الي عدد من النتائج والتوصيات ولعل من ابرز هذة النتائج :

١-أظهرت الدراسة بوضوح وجود تداخل كبير في عضوية الدول في التكتلات الاقتصادية الأفريقية حيث تمثل هذه الظاهرة عاملًا معقدًا أدى إلى تضارب في الالتزامات التي يتعين على كل دولة تنفيذها تجاه كل تكتل ، ونتيجة لهذا التضارب تعتبر هذه الحالة عائقًا رئيسيًا أمام عملية التكامل الاقتصادي المنشودة .

٢-التكتلات الاقتصادية أسهمت في التوسع في التجارة البينية بين الدول الأعضاء وفي تعزيز الاستثمارات الداخلية والخارجية.

٣-مساهمة التكتلات الاقتصادية في تحسين التواصل والتعاون بين الدول الأعضاء حيث توفر هذه العضوية منصة لتبادل الخبرات والمعرفة وتطوير السياسات الاقتصادية المشتركة.

٤- التكامل الاقتصادي في القارة الأفريقية يواجه تحديات متعددة ومستمرة "الفقر والتخلف الاقتصادي، عدم المساواة الاقتصادية ، التحديات التجارية والجمركية ، التحديدات السياسية والأمنية وغيرها "

٥- أظهرت الدراسة أهمية دور التكتلات الاقتصادية الأفريقية في تعزيز التكامل الإقليمي وتحقيق التنمية المستدامة ، مما يشير إلى أهمية تعزيز هذه التكتلات ودعمها من قبل الدول الأعضاء والمجتمع الدولي.

ومن أبرز التوصيات:

١-ضرورة العمل على إلغاء التداخل في عضوية الدول في التكتلات الاقتصادية الأفريقية، والسعي إلى اكتفاء كل دولة بالعضوية في تكتل إقليمي واحد، وذلك لتفادي التضارب في الالتزامات وتعزيز عملية التكامل الاقتصادي.

٢-توحيد الجهود للإسراع في مسار منطقة التجارة الحرة الأفريقية، وذلك من خلال تعزيز التعاون والتنسيق بين الدول الأعضاء لتحقيق هذا الهدف الاستراتيجي المهم.

٣-ضرورة العمل بالتوازي بين تعزيز مسار منطقة التجارة الحرة الأفريقية وتعزيز التعاون بين التكتلات الإقليمية، من خلال تطوير آليات التعاون والتنسيق بين التكتلات بهدف تحقيق التكامل الاقتصادي على المستوى الإفريقي بأكمله.

٤-ينبغي على الدول الأعضاء داخل التكتلات الاقتصادية الأفريقية تعزيز التنسيق السياسي والاقتصادي والاجتماعي لتحقيق التكامل الإقليمي وتعزيز الاستقرار والتنمية المستدامة في القارة.

سادساً : المراجع والمصادر

أ-المراجع العربية :

١-ايمان عطية واصف، ٢٠٠٨ ، "مبادئ الإقتصاد الدولي"، الدار الجامعية الجديدة، الاسكندرية.

٢-تيسير عبد الجابر، ١٩٧٢ ، "دراسات في التكامل الاقتصادي العربي"، معهد البحوث والدراسات العربية.

٣-غيث، الحسين سالم ، ٢٠١٤ ، "التكتلات الاقتصادية الإفريقية ودورها في تحقيق التكامل الاقتصادي"، مجلة الإقتصاد والتجارة، العدد ٥.

٤-كامل بكري، ١٩٨٤ ، "التكامل الاقتصادي"، المكتب العربي الحديث، الاسكندرية.

٥-محسن الندوي ، ٢٠١١ ، "تحديات التكامل الاقتصادي العربي في عصر العولمة"، منشورات الحلبي الحقوقية، الطبعة الأولى.

٦-عبدالرزاق ابراهيم وآخرون، ٢٠٠٤ ، "أفريقيا وتحديات القرن الحادي والعشرين"، الخرطوم.

٧-سامي عفيفي حاتم ، ٢٠٠٥ ، "الاتجاهات الحديثة في الاقتصاد الدولي والتجارة الدولية: قضايا معاصرة في التجارة الدولية، الجزء الثالث"، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة.

٨- محمد محمود الإمام، ٢٠٠٠ ، "التكامل الاقتصادي بين النظرية والتطبيق"، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة

٩-رنان مختار، ٢٠٠٩ ، "التجارة الدولية ودورها في النمو الاقتصادي"، الطبعة الأولى،

منشورات الحياة، الجزائر

١٠-سليمان ناصر، ٢٠٠٩ ، "التكتلات الاقتصادية الإقليمية كإستراتيجية لمواجهة تحديات

الإنضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة"، مجلة الباحث، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، ٢٠٠٢

١١-عثمان أبو حرب، ٢٠٠٨ ، "الاقتصاد الدولي"، الطبعة الأولى، دار أسامة للنشر والتوزيع

١٢-محمد عبدالغني ، ١٩٩١، "الاقتصاد الأفريقي والتجارة الدولية"،

القاهرة ، مكتبة الأنجلو المصرية للطباعة والنشر.

١٣-محمد نور وأحمد علي سالم ، ٢٠٠٥ ، "التكامل الأقليمي في أفريقيا: رؤى وآفاق"، أعمال المؤتمر الدولي الأول لشباب الباحثين في الشئون الأفريقية ، معهد البحوث والدراسات الأفريقية ، جامعة القاهرة.

٢-المراجع الاجنبية :

1- F.Machlup. (1977). "A History of Thought on Economic Integration", Macmillan, London.

2- Bela Balassa. (1961). "The Theory of Economic Integration", Richard D. Irwin, Inc. Homewood, Illinois.

3- Mwangi S. Kimenyi et al. (2012). “Introduction: Intra-African Trade in Context”, Brookings Africa Growth Initiative, Washington D.C.

4- Makoko, C. E. (2018). “Economic Integration and Overlapping Membership in Africa Challenges in Achieving the African Economic Community”, Journal of Management and Development Dynamics.